



نِجاة



دليل التثقيف والتوعية
للوفاية من المخدرات في العراق





نِجَاة

دليل التثقيف والتوعية للوقاية

من المخدرات في العراق

إعداد

الصيدلانية الاختصاص / زمن محمود جاسم / وزارة الصحة / رئيس اللجنة

طبيب الاسنان الاختصاص / اياد حسن عبد الامير / وزارة الصحة

الدكتور علي عبد العزيز الياسري / مستشارية الامن القومي

السيد علي عبود حميد / مستشارية الامن القومي

العميد باقر سالم خلف / وزارة الداخلية / المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية

السيد حيدر سلطان حسين / الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات

السيد احسان جعفر احمد / ديوان الوقف الشيعي

السيد احمد محمد علي / ديوان الوقف السني

السيد علاء صلاح ابراهيم / هيئة الاعلام والاتصالات

السيد احمد كاظم عبد الامير / وزارة الثقافة والسياحة والاثار

السيدة نجلة رؤوف نافع / وزارة التربية

السيد احمد حمندي يحيى / جهاز الاشراف والتقويم العلمي / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الدكتور حسام نبيل داود / وزارة الشباب والرياضة

السيدة رشا سالم داود / ديوان اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصانبة المندانية

السيد حيدر سهيل محمود / الهيئة التنسيقية بين المحافظات / مقرر اللجنة

باحث نفسي أقدم / مروج حميد عزيز / وزارة الصحة

تمت طباعته برعاية دائرة العيادات الطبية الشعبية / تنضيد / رئيس بكتريولوجي اختصاص /

د. سري مسلم داود

إشراف

الدكتور عدنان ياسين محمد

المستشار الوطني للصحة النفسية

دليل التثقيف والتوعية للوقاية من المخدرات في العراق (نجاة)

الرؤية: نحو بناء جيل واعى ومعافى من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

الهدف من الدليل:

أولاً: الهدف الرئيسي: توعية وتثقيف الأفراد والمجتمع (الشباب بشكل خاص للوقاية من تعاطي المخدرات وذلك من خلال نشر الوعي حول كيفية مواجهة تعاطي المخدرات).

ثانياً: الأهداف الفرعية:

1- نشر التوعية والتثقيف حول مضار تعاطي المخدرات، من خلال اشراك الاسرة والجهات التربوية والتعليمية وتوحيد الجهود مع الجهات الحكومية المعنية بمكافحة المخدرات.

2- نشر الوعي الصحي حول سوء استعمال المؤثرات العقلية، من خلال التعاون مع النقابات الطبية والتمريضية والصحية وباقي منظمات المجتمع المدني المعنية بمضار سوء تعاطي المؤثرات العقلية.

التعريف بالدليل:

دليل وطني يهتم بإعداد ونشر ومتابعة الإجراءات التوعوية والوقائية للحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية لدى الفرد والمجتمع وقياس أثر البرنامج.

المخدرات او المواد المخدرة: كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الأول) و(الثاني) و(الثالث) و(الرابع) الملحقة بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية (وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها).

المؤثرات العقلية: كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الخامس) و(السادس) و(السابع) و(الثامن) الملحقة بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية (وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدها اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها).

الإدمان: هو التعاطي المتكرر لمادة مؤثرة نفسياً بشكل يسبب للمتعاظم ولعاً شديداً بالتعاطي مصحوباً بالعجز او الرفض للانقطاع او التقليل من التعاطي وغالباً تظهر عليه لعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي. (الدليل الارشادي لمكافحة المخدرات والادمان، 2022).

التعاطي: هو استعمال مواد مؤثرة نفسياً بشكل غير طبيعي يؤدي الى اضطراب الأداء الجسدي، والنفسي، والمهني، والاجتماعي. (الدليل الارشادي لمكافحة المخدرات والادمان، 2022).

الوقاية: وهي الإجراءات والسبل والأنشطة التي تهدف الى المنع من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

الفئات المستهدفة: الفئات المستهدفة للعمل على توعيتها ووقايتها من أفة المخدرات، تشمل عامة المجتمع مع التركيز على الفئات الأكثرية (أطفال، مراهقين، والشباب) ولكلا الجنسين.

أولاً: المحور الخاص بدور الأسرة*:

تقوم الجهات المشاركة في تطبيق الدليل (وكلا حسب دوره) في تعريف وتوجيه الأسرة بأضرار المخدرات من خلال:

1. تعريف الأسرة بأضرار المخدرات وسبل الوقاية منها. من خلال اعداد دليل تعريفي يبين مخاطر واعراض التعاطي.
2. توعية الابناء حول أخطار تعاطي المخدرات وبيان مساوئها على حياتهم وصحتهم ومستقبلهم وضرورة الابتعاد عنها.
3. التعرف على أصدقاء الأبناء ومعرفة ميولهم، وابعادهم عن رفاق السوء.
4. الاستماع الجيد عند تحدث الأبناء عن ضغط أصدقائهم عليهم لتعاطي المخدرات، ودعم جهودهم لمقاومة ذلك.
5. تحصين العائلة (الأباء والأمهات) من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وكل الأفعال المخالفة للقوانين والأعراف المجتمعية كي لا يكون حافز ومشجع للأولاد والشباب لتجربة تلك الأفعال.
6. بناء علاقة قوية مستقرة بين الابوين تقلل من خطر تعاطي الابناء للمخدرات.
7. توفير جو أسري هادئ وتقوية العلاقة مع الأبناء، وعدم إهمالهم أو الإساءة إليهم.
8. مراقبة الطفل أو المراهق باستمرار لملاحظة أي علامة من علامات تعاطي المخدرات.
9. التواصل مع الجهات ذات العلاقة عند ملاحظة أي تغيرات تطرأ على أبنائهم.
10. تحديد الدخل المناسب للأبناء ومتابعة المصاريف الزائدة.
11. توعية الأباء والأمهات على الطرق الممكنة لمتابعة أبنائهم على مواقع التواصل الاجتماعي.
12. المشاركة الفاعلة في مجالس الأباء والاختذ بنصائح الهيئة التعليمية.

*استناداً الى محور التوعية والتثقيف والوقاية المجتمعية ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والمتضمن: (إشراك الوالدين في جهود الوقاية والاعتماد على الأسرة وقيمتها الاجتماعية لغرض منع الانخراط الاطفال والشباب في المشكلة، وهي ميزة ينبغي استثمارها والتأكيد عليها ضمن تطوير المهارات الحياتية العامة والاساسية التي تمكن الفئات المستهدفة خاصة الشرائح العمرية الأقل من خلال تعزيز الشخصية الإيجابية لديهم والتواصل السليم مع الآخر والتعامل المناسب مع ضغط الأقران السلبى والمشاعر السلبية).

" ينبغي للوالدين أن يتعلموا المهارات التالية وأن يمارسوها صلياً: (كيفية اتباع اساليب تأديب وانضباط مناسبة لمراحل عمر الأبناء بما في ذلك كيف يعطون الأطفال إرشاداً عواطف سلوكهم). (دليل إرشادي لتنفيذ برامج التدريب على اكتساب المهارات الاسرية من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات/ مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC)

** استبانت أبحاث كثيرة أخرى العوامل الاسرية الحاسمة التي تساعد على وقاية الأبناء من تعاطي مواد الإدمان، ومنها:

- الترابط الأمن والصحي بين الوالدين والأبناء.
- الاشراف والمراقبة والتأديب والانضباط الفعّال من جانب الوالدين.
- نقل القيم الاسرية المؤيدة للسلوك الاجتماعي.
- اهتمام الوالدين في حياة الأبناء.
- عناية الوالدين بمساعدة الأبناء (عاطفياً وإدراكياً واجتماعياً ومالياً).

(دليل إرشادي لتنفيذ برامج التدريب على اكتساب المهارات الاسرية من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات/ مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC).

ثانياً: المحور الخاص بدور البيئة التعليمية:

توجيه البيئة المدرسية والتعليمية لتعزيز الحصانة لدى الطالب نحو تعاطي المخدرات، إذ تعد المدرسة إحدى أهم المؤسسات التربوية التي يعتمد عليها المجتمع في التوعية بالمخاطر والأضرار التي يمكن أن تلحق بالطلبة. كما أنَّ المدارس تعنى بتطبيق أحد العناصر الأساسية لاستراتيجية مكافحة المخدرات ألا وهي خفض الطلب عليها، وصولاً إلى إيقافه نهائياً.

وهنا تكون المدرسة قادرةً على القيام بأدوار فاعلة في تحقيق التربية الوقائية لطلبتها، من خلال دور المعلم، والمناهج الدراسية، والأنشطة المدرسية، والمرشد التربوي والنفسي أيضاً. وعليه فإن دور المدرسة والجامعة في الوقاية من انتشار المخدرات يكون من خلال:-

1. ضرورة توعية الطلبة بخطورة أضرار تعاطي المخدرات، مع ضرورة توعية أولياء الأمور بضرورة متابعة التقارير والأنشطة الأكاديمية بالشكل الذي يسهم في الحد من تعاطي الطلبة للمخدرات.
2. تعزيز دور الرياضة التي تساعد على بناء الشخصية، وتخلق لدى الطالب روح الثقة بالنفس والتحدى للمعوقات.
3. الاهتمام بالأنشطة الثقافية الخاصة بالإدمان مثل المجلات واللوحات الجدارية، وخطب الإدارة المدرسية أثناء الاصطفاف الصباحي، والتي تتناول موضوع الإدمان من جوانبه المختلفة في رسائل قصيرة سريعة.
4. الاهتمام بالأنشطة الفنية والاجتماعية والترفيهية مثل الرحلات المدرسية والمناسبات الوطنية.
5. إستغلال المناسبات كافة التي تتطلب المشاركة الجماعية والتي تعزز من دور الطالب وتشعره بقيمة مشاركته ومدى فعاليته ضمن المجموعة.
6. ادخال موضوع التوعية ضد المخدرات في المناهج المدرسية والجامعية بهدف نشر الوعي والوقاية من اضرارها، مع تجنب التنقيف السلبي.
7. عقد حلقات حوار مع الآباء لتبصيرهم بالمشكلات التي تقابل أبنائهم.
8. تنظيم ورشات عمل للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والمعلمين عن كيفية اكتشاف الحالات المبكرة وتوجيهها للعلاج.
9. استخدام دلائل إرشادية وكتيبات ومطويات وشرطة فيديو يتم إعدادها من قبل أساتذة مختصين ويتم عرضها على الطلبة للإسهام في توعيتهم بخطورة المخدرات.
10. استخدام الأساليب العلمية والتربوية في التعامل مع الطلبة لتوعيتهم من أضرار المخدرات، وإيضاً عقد ندوات ثقافية للطلبة، وتحصينهم بالمعلومات الصحيحة.

11. الاهتمام بحالات الهروب والتغيب عن المدرسة ومراقبة المستوى التعليمي للطلبة وادانهم المدرسي، والاستفسار عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، وإبلاغ أولياء الأمور حتى تكون لهم المشاركة الفعالة في ملاحظة أبنائهم.
12. الاهتمام بحالات التأخر الدراسي التي قد تقود إلى الإحباط والسقوط في الإدمان، والتعاون مع الأسرة من أجل حل المشكلات التي تؤدي إلى مثل هذه الحالات.
13. تعزيز دور المعلم والسعي نحو تعزيز الترابط بين المعلم والطلبة. وذلك للشعور بالأمان مما يؤدي إلى سهولة تقبل النصيحة من المعلمين حول مخاطر المخدرات وأضرارها.
14. تفعيل دور المرشد التربوي في المدارس والمرشد النفسي في الجامعات ودعم دورهم في نشر الوقاية من المخدرات وحل المشكلات التي يتعرض لها الطلبة*.
15. التنسيق والتعاون مع جهاز الإشراف والتقويم العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لغرض قيام الجامعات العراقية لاسيما قسمي علم النفس وعلم الاجتماع لإعداد البحوث العلمية لتحديد حجم ظاهرة الإدمان على المخدرات.
16. تنظم الجامعات دورات توعية للمرشد النفسي بالتعريف بأساليب الوقاية من تعاطي المخدرات.
17. تنظيم الجامعات لمسابقات ثقافية داخل الجامعة لتوعية الطلبة.
18. تعاون الجامعات مع الجهات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني في وقاية الطلبة من تعاطي المخدرات.
19. إعداد الطلبة ثقافياً وتربوياً وعلمياً ونفسياً وأخلاقياً لإدراك خطورة تعاطي المخدرات.
20. استحداث مشاريع فنية مناهضة للمخدرات لعرضها في المدرسة والجامعة.
21. توفير دعم نشط لحملات وقاية الشباب من المخدرات من قبل قسم المؤثرات العظيمة الذي تم استحداثه في وزارة التربية.
22. ضمان توفر بيئة راعية يشعر فيها الطالب بقيمته وأهميته من خلال فسح المجال لإبراز وتنمية المواهب وتشجيعها في المجالات البناءة للمجتمع.
23. متابعة تطبيق البرنامج الوقائي مع المدارس والجامعات وإعداد تقارير شهرية عن النشاطات.

ثالثاً: دور الاعلام:

تؤدي وسائل الإعلام دوراً هاماً في توعية ووقاية الأفراد والمجتمع وذلك عن طريق الوسائل السمعية والمرئية والمقروءة والرقمية. وذلك من خلال:

1. الاستمرار على حث المؤسسات الإعلامية لتسليط الضوء على موضوع مكافحة المخدرات، والعمل على مواجهتها اعلامياً، ورفع مستوى الوعي لدى أبناء المجتمع بشأن المخاطر الناتجة عن هذه الظاهرة وذلك من خلال انتهاج سياسة إعلامية موضوعية ومهنية وتخصيص مضامين إعلامية ومساحات زمنية من مساحات البث الإعلامي ومن خلال الفواصل الإعلامية والبرامج المختلفة الاخر بأضافة الى استضافة الشخصيات المختلفة والمؤثرة من اجل التصدي لهذه المشكلة.
2. بث إعلانات توعوية عبر الوسائل الإعلامية المختلفة والصحف الورقية لصالح الجهات الحكومية المعنية بمكافحة المخدرات وبالتنسيق معها وذلك وفق قرارات مجلس الوزراء الصادرة بخصوص بث ونشر الإعلانات.
3. إطلاق حملة لرصد ومتابعة المضامين الإعلامية في الوسائل الإعلامية وصفحات التواصل الاجتماعي ومواقع الانترنت والمنصات الالكترونية التي تروج للمخدرات واتخاذ التدابير والإجراءات القانونية بحققها
4. بث رسائل توعوية نصية الى الجمهور العراقي (SMS) عبر شركات الهاتف النقال بما يساهم في مكافحة المخدرات وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بمكافحة المخدرات
5. اقامة ورشة وطنية بحضور المؤسسات الإعلامية وذلك من اجل طرح مخاطر وتداعيات ظاهرة المخدرات وتأثيرها على الفرد والمجتمع وحث تلك المؤسسات لانتهاج سياسة إعلامية وموضوعية ومهنية للحد من المخدرات والخروج بتوصيات يمكن اعتمادها من قبل وسائل الاعلام وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بمكافحة المخدرات.
6. وضع رؤية واضحة وموحدة ومشاركة للإعلام في تسليط الضوء على موضوع مكافحة الاعلام.

*استناداً الى الامر التشريعي الخاص بهيأة الاعلام والاتصالات رقم (65) لسنة 2004

رابعاً: انشاء منصة الكترونية لنشر التوعية والتثقيف عن المخدرات:

تعنى هذه المنصة بتوفير موسوعة شاملة وتفصيلية لكافة الجوانب المتعلقة بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية ومدى خطورتها وايضاً الآثار المترتبة على تناولها وتعتبر هذه المنصة دليل وقائي يتمكن الافراد من خلاله التعرف على المخدرات ومدى خطورتها. كما تتضمن توفير خدمات استشارية هاتفية تمكنهم من إيجاد مراكز للعلاج والتأهيل المناسب بهدف اصلاح الافراد واعادتهم الى الحياة الطبيعية دون تفاقم خطورة الادمان وتزايد المشكلات عليهم. كما توضع عناوين لجميع المراكز التي تعنى بتقديم خدمات العلاج والتأهيل النفسي، تخدم العوائل في إيجاد حلول مناسبة لمشكلات الإدمان.

*استناداً الى المعالجات المناسبة في إطار محور الرعاية الصحية والتأهيل المجتمعي ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والمتضمن: تقديم خدمات الوصول المفتوحة مثل خطوط الهاتف الساخن وبرامج الوقاية او الارشاد على شبكة الانترنت، والتوعية المجتمعية لغرض توسيع الخدمات لاماكن بعيدة يصعب الوصول اليها.

خامساً: الأبحاث والدراسات*:

- 1- تفعيل دور الباحثين النفسيين والاجتماعيين وطلبة الجامعات والدراسات الاخرى في اعداد البحوث التي تعالج الإدمان وايضاً تقديم الدراسات حول البيانات المختلفة في المناطق ومقارنتها ليتم معالج أسباب انتشار المخدرات. واستهداف الفئة الأكثر عرضة للتعاطي (فئة عمرية 18-30 سنة) الكسبة، والعسكريين، والمناطق الفقيرة، والعشوائيات). كما يتم تزويد الباحثين النفسيين والاجتماعيين بعناوين علمية لاعداد أبحاث حول المخدرات والوقاية منها.
- 2- تشجيع البحوث التي تناقش أسباب لجوء الفرد أو المجتمع نحو المخدرات.

سادساً: الدور القانوني**:

1. فتح مصحات تستوعب المدمنين الراغبين بالعلاج وفق المادة (40) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 التي تنص (لا تقام الدعوة الجزائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية من تلقاء نفسه للعلاج في المستشفى المختصة لعلاج المدمنين).
2. الإسراع في تأهيل المدمنين (تنفيذ المادة 7 (أولاً، ثانياً، ثالثاً ورابعاً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017).
3. تشديد العقوبات ومحاسبة المنصات والمواقع والأشخاص الذين يقومون بالترويج للمخدرات.
4. التعاون مع المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال.

5. طباعة واعلام الدليل اعلاه من قبل رئاسة الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.

*استناداً الى الأهداف الاستراتيجية لمحور الرعاية الصحية والتأهيل المجتمعي ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والمتضمن:
(إجراء البحوث العلمية لتطوير الخدمات العلاجية والتأهيلية لمرضى الإدمان والتعرف على مدى انتشار الظاهرة في المجتمع وتحليلها وتقويمها وتحديد اثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة الى تشجيع التدابير الابتكارية والتي تدمج فيها عناصر تقديمها من اجل مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

استناداً الى المادة (5/سابعاً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017، المتضمنة:
(تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مختلف مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسوء استعمالها ولجراء مسابقة سنوية ومنح الفائزين فيها مكافأة مادية وتشجيعية وجوائز نقدية).

** الإطار القانوني لمكافحة المخدرات:

- اتفاقية المخدرات للعام 1961.
- اتفاقية المؤثرات العقلية للعام 1971.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية للعام 1988.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية للعام 1994.
- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017.

سابعاً: الدور المجتمعي*:

1. الاهتمام بالبرامج الدينية من خلال طرح التوعية الدينية السليمة، والعمل على تقوية الوازع الديني لدى الشباب وربطهم بالقيم الدينية وترسيخ القيم الدينية والأخلاقية، وان تبين الخطب الآثار السلبية الناتجة عن مضار تعاطي المخدرات. وايضاً استغلال المناسبات الدينية وخطب الجمعة والاعياد. ونشر رسائل توجيهية عبر البرامج السمعية والمرئية في القنوات الدينية بالإشارة الى التوجيهات الدينية في النجف الاشرف والمجتمع الفقهي العراقي حول خطر المخدرات
2. الاستعانة بالعمل التطوعي، ومساهمة الشرطة المجتمعية.
3. دور مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخلية وتفعيل دور امراء القبائل ورؤساء العشائر، مستشار رئيس الوزراء لشؤون العشائر.
4. تبني المحافظات ومجالس المحافظات سياسة محلية تعنى بالتوعية والتثقيف ونشر الإجراءات الوقائية للحد من المخدرات بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات
5. التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتنظيم حملات تهدف الى نشر الوقاية من المخدرات. وايضاً استثمار أوقات الفراغ للشباب بالأنشطة الاجتماعية وتشجيعهم على ممارسة هواياتهم وغيرها. وايضاً الدعم في نشر الكتيبات والنشرات والمطبوعات حول الوقاية من المخدرات.
6. إشراك النقابات والاتحادات، والجمعيات العلمية.

7. اشراك الأوساط الاكاديمية والمؤسسات الدينية في تنفيذ أنشطة حول الوقاية والتكيف مع ضرورة إزالة الوصمة الاجتماعية.

8. تفعيل الدور الرقابي على البرامج والمسلسلات التي تقدم اعمال غير هادفة.

9. تعزيز الصحة النفسية والوقاية من الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب وغيرها التي يكون فيها الشخص عرضة للإدمان على المخدرات، وايضاً معالجة الضغوط النفسية التي جعل لدى الفرد الرغبة في انتهاء حياته، لذا من الواجب ان يتم التأكيد على الاهتمام الصحة النفسية والعقلية لدى الافراد.

* استناداً الى محور التعينة والتكيف والوقاية المجتمعية ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والمتضمن: (تتولى المؤسسات الدينية القيام بدور هام في عمليات ترسيخ المنهاج القيمي والفكري والسلوكي والأخلاقي للفرد والمجتمع لكونها تعد مثبثاً هاماً في التوجيه والإرشاد لجمهور واسع من فئات عمرية اجتماعية وثقافية متباينة وتبصيرهم بالمخاطر الدينية لتعاطي المخدرات حيث ان المكتبة المرموقة التي تحظى بها المؤسسات الدينية بين مختلف أطراف الشعب العراقي ينبغي استثمارها بشكل مناسب في التوعية وحتى إشراكهم في عمليات التأهيل النفسي للمتعاطين والمدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية).

- استناداً الى التحليل اليبسي (الفقرة/اساساً) ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والمتضمنة: (الاهتمام الإعلامي من قبل كافة المؤسسات لتبسيط الضوء على هذه الظاهرة والوقاية منها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية لإلقاء محاضرات ونشر ثقافة الوعي عن مخاطر المخدرات ومكافحتها والإجراءات العقلية المنصوص عليها وفق القانون).

- استناداً للمادة (5/بناشعاً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 والمتضمنة: (تشجيع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو سوء استعمالها أو دعمها مادياً ومعنوياً).

- استناداً الى المعالجات المناسبة في إطار محور الرعاية الصحية والتأهيل المجتمعي ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، والمتضمن: (وضع برامج وثقافة ملائمة وأنشطة ترفيهية بديلة للشباب).



تصميم وطبع
مطابع دائرة العيادات الطبية الشعبية
بغداد